

خدمة العلم والوطن

رؤية حضارية وإستراتيجية تنموية

مشروع شامل للحد من البطالة واحتواء الشباب وتوظيف طاقاتهم وتفعيل عمل المؤسسات الحكومية والأهلية لتنمية العمل المجتمعي العام وخدمة العلم

والوطن في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي

نشر في المجلة الحولية المحكمة لكلية المعلمين في أبها

العدد ١٢ عام ١٤٢٨هـ - ١٤٢٩هـ

فكرة وإعداد

أحمد بن علي آل مريع

باحث وأكاديمي - جامعة الملك خالد

عضو مجلس إدارة نادي أبها الأدبي

aaljooni@hotmail.com

© أحمد علي أحمد آل مريع، ١٤٣٠ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

آل مريع، أحمد علي أحمد

خدمة العلم والوطن.. رؤية حضارية واستراتيجية تنموية. /

آل مريع أحمد علي أحمد. - الرياض، ١٤٣٠ هـ

١٢٠ ص، ١٤ × ٢١ سم

ردمك: ٢ - ٢٠٩٤ - ٠٠ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١. المواطنة - السعودية ٢. الشباب - السعودية

٣. الخدمة العسكرية - السعودية

أ. العنوان

ديوي: ٣٥٥، ٢٢٥

١٤٣٠/١٣٤٣

رقم الإيداع: ١٤٣٠/١٣٤٣

ردمك: ٢ - ٢٠٩٤ - ٠٠ - ٦٠٣ - ٩٧٨

الطبعة الأولى

رمضان ١٤٢٨ هـ / سبتمبر ٢٠٠٧ م

الطبعة الثانية

صفر ١٤٢٩ هـ / مارس ٢٠٠٨ م

الطبعة الثالثة

محرم ١٤٣٠ هـ / يناير ٢٠٠٩ م

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

جميع الحقوق محفوظة، ولا يسمح الاستفادة من هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ (فوتوكوبي)، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من المؤلف.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتويات

٧	فاتحة ومبتدأ
٩	الإهداء
١١	إضاءة وعرفان
١٥	مقدمة لا بد منها
٢٩	فكرة عامة:
٣١	١- خدمة العلم / خدمة الوطن
٣٢	٢- المآخذ على نظام التجنيد الإجباري
٣٧	مدخل: المشروع.. الطموح والمميزات
٤٣	الفقرة الأولى: فكرة المشروع
٤٧	الفقرة الثانية: وصف المشروع وطبيعته
٥٧	الفقرة الثالثة: نماذج لمجالات العمل
٧٧	الفقرة الرابعة: الشريحة المستهدفة بالمشروع
٨١	الفقرة الخامسة: المدة والسن المناسبة
٨٧	الفقرة السادسة: الجوانب الإدارية
٩٣	الفقرة السابعة: تمويل المشروع
٩٧	الفقرة الثامنة: آثار المشروع وإيجابياته
١٠٩	الفقرة التاسعة: آفاق جديدة أخرى

فاتحة ومبتدأ

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ *
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَا لِكِ يَوْمَ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ
* اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ
عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ *﴾

والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

«إنَّ فائدة التصنيف الاشتهار، وثمره العلم الانتشار...»

المرأة الظريفة

فاكهة الخلفاء ومفاكهة الظرفاء: ١٦٠

الإهداء

إلى المملكة العربية السعودية
وإلى الدول الخليجية الشقيقة

مَرَبَّ اجْعَلْهَا بِلَادًا أَمِنَةً مَطْمَئِنَةً وَامْرُؤًا أَهْلَهَا مِنَ الثَّمَرَاتِ

روية مصاربه واستراتيجيه

جدد العلم والمعرفة

إضاءة وعرفان

هذا المشروع في أصله ورقة عمل تفصيلية، قدّمتها وناقشتها مع طلاب شعبي: مادة الأدب العربي الحديث في كلية المعلمين بأبها يوم السبت ١٠/٩/١٤٢٨هـ ويوم الاثنين ١٢/٩/١٤٢٨هـ ضمن نشاط الاحتفاء باليوم الوطني السابع والسبعين (٧٧) للمملكة العربية السعودية؛ شكرًا لنعمة الله علينا، وأداءً لشيء يسير من حق الوطن - الذي طوقنا بجميله - ولإيماني بأن المبادرة بطرح الأفكار الباعثة على العمل، والمحفزة للإنجاز ومناقشتها، بعض الواجب الذي تنتظره أوطاننا.

ثم سنحت - بفضل الله - فرصة طيبة فقدمت الورقة كمقترح شفهي للقاء نخبة من المثقفين وأساتذة الجامعات عُقدَ للتعرف على أبعاد شعار ملتقى أبها لعام ١٤٢٩هـ وتفعيله؛ بتاريخ السبت ١٧/٩/١٤٢٨هـ؛ بدعوة كريمة ورعاية خاصة من صاحب السمو الملكي الأمير فيصل ابن خالد بن عبد العزيز، أمير منطقة عسير - حفظه الله - وأرسلت الفكرة مدونةً إلى: سعادة

وكيل إمارة منطقة عسير رئيس اللقاء (د.عبد العزيز
الخضيرى)، وإلى: سعادة المشرف على جائزة أبها آنذاك
(د. علي الشعبي).

وإذا كان هذا المشروع (رؤية - إستراتيجية) لم
يحظ بعناية مؤسسية؛ كما كان يأمل صاحبه؛ فإن
ذلك كان حافزاً إلى المبادرة الشخصية، والاعتماد على
الذات؛ فعكفتُ على تطويره بما يزيده عمقاً، ووعياً
شمولياً بالتحديات والاحتياجات وبالواقع، وبسُبل
تجاوزه المتاحة، لتحقيق أكبر قدر من الإيجابية،
حتى انتهى المشروع (على مستوى الرؤية - ومستوى
الإستراتيجية) إلى هذه الصورة التي يسعدني أن
أقدمها كاملة للمهتمين في هذا الكتاب..

على أن المشروع - بحمد الله - شرف باهتمام
شخصي من صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن
خالد - حفظه الله - حيث التقى الباحث يوم الأربعاء
الموافق ١٩/١٢/١٤٢٨هـ، في مكتبه بإمارة منطقة عسير،
وتكرم برفع الرؤية والمشروع إلى الجهات المعنية، فجزاه
الله خيراً على ثقته، ولطفه وحسن استقباله...

ومن الواجب شكر طلابي للفصل الأول من العام
الدراسي ١٤٢٨هـ في مادتي الأدب السعودي والأدب
العربي الحديث في كلية المعلمين بأبها، الذين كان

لحوارهم وأسئلته ومناقشاتهم أبلغ الأثر على إنضاج هذه الرؤية. كما أشكر جميع الذين أشادوا بالمشروع خلال ورش العمل المقامة على هامش ملتقى أبها الماضي «الشباب وتطلعات المستقبل»، أو عبر وسائل الإعلام المختلفة، أو كاتبوا صاحبه، وكذا الشكر الجزيل للأصدقاء الفضلاء الذين تكرموا بقراءته على كثرة مشاغلهم والتزاماتهم، أو أبدوا ملحوظات كانت في عين الاهتمام. وأسأل الله أن يكون عملي خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به هذا الوطن العزيز وأهله...

• • •

مقدمة للأبد منها

خدمة العلم والوطن: رؤية حضارية
 وإستراتيجية تنموية: مشروع^(١) يستحضر بعض
 التحديات الكبرى، التي تتعرض لها دول الخليج العربي
 بعامة، والمملكة العربية السعودية على وجه خاص، في
 عصر العولمة وحقبة الاقتصاديات المفتوحة، وما بعدها
 من مجاز المتغيرات الدولية المتسارعة، الآخذة في التوالي
 والانتشار. وما يتطلبه ذلك من عناية كبرى: بالبناء
 النفسي والجسمي والفكري المتوازن، والإعداد العلمي
 والتقني المتوازي، والتوجيه المعرفي والتربوي الراشد؛
 لشخصيات الشباب من الجنسين، وللأجيال القادمة في
 مجتمعاتنا، ومن ثمّ العمل على تعزيز حضور الهوية
 الدينية والوطنية، وتعميق حسّ الانتماء إلى الكيان
 والمجتمع، ورفع مستوى الإنتاج، ونشر ثقافة العمل،
 ودمج الشباب في حركة المجتمع الاقتصادية والإنتاجية.

• • •

وهذا المشروع ليس تكراراً لبرامج خدمة العلم

(١) يلحظ القارئ الكريم: أننا استخدمنا مصطلح مشروع في كثير من المواضع
 بهذا الكتاب، وذلك لأن ما يطرحه الكتاب من أفكار؛ تجمع بين ثلاثة أمور،
 هي: (الرؤية - والإستراتيجية - والنماذج التطبيقية) في سياق تنموي
 واحد، مما يجعل تلك الأفكار واقعية وقابلة للتنفيذ.

والوَطَن العسكرية المشهورة، بل هو: رؤية حضارية مغايرة، وإستراتيجية تنموية شاملة تحاول أن تكون عملية تفصيلية وفاعلة على أكثر من مستوى: للحد من البطالة، واحتواء الشباب، وتوظيف طاقاتهم، وتفعيل عمل المؤسسات الحكومية والأهلية؛ لتنمية العمل المجتمعي العام، وخدمة العلم والوَطَن، وتعزيز ثقافة الإنتاج بإزاء ما هو سائد في المجتمعات الخليجية من الثقافة الاستهلاكية.

تسعى هذه الرؤية إذن لأن توازن بين الحقوق والواجبات تجاه الوَطَن والمواطن؛ مما يجعل من فكرة: خدمة العلم والوَطَن عند تطبيقها على نحو جيد؛ معرضاً خصباً للتعاون والمشاركة بين: المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص من جهة، والمجتمع وأفراده من جهة أخرى، وفرصة حقيقية لصقل شخصيات الشباب، وتنمية مهاراتهم وخبراتهم ومعارفهم بصورة تكاملية شاملة؛ لأنها تتجلى في مجال حيوي تفاعلي مباشر، عن طريق التماس مع الواقع، والانخراط في بنية العمل العام ضمن برامج محددة، ومقننة، ذات أهداف تربوية وحضارية؛ وطنية وإنسانية وتنموية واضحة المعالم؛ مما ينعكس إيجاباً على المجتمعات والأفراد؛ ويسهم في التخلص من كثير من الأدواء الفكرية والاجتماعية، وفي الوقت ذاته يعد مكسباً مباشراً

لشباب من الجنسين، ولذويهم على المستويات:
الاقتصادية والعملية والوظيفية، ومكبباً كبيراً
للوطن ولؤسساته من أكثر من جهة...

• • •

والمشروع - بعون الله وتوفيقه - إذا رزق حسن
الإدارة والمتابعة الجيدة، ولم يكن تنفيذه شكلياً؛ فإن
من شأنه أن يردم بنجاح الهوة بين الاحتياجات وبين
المتطلبات التنموية من جهة، وبينهما وبين التطلعات
والطموحات من جهة أخرى، وبذلك يسهم - بإذن
الله - في تحرير التنمية الوطنية من نموذج التنمية
التابعة، أو التنمية الرثة - على حد وصف أندريه
فرانك^(١). ويدفع بها إلى نموذج التنمية الحقيقية. كما

(١) يقصد بالتنمية التابعة / الرثة: ما تتجه بعض دول العالم الثالث من نمط
/ أنماط خاصة من التغيير والتنمية معتمدة على العلاقة غير المتكافئة مع
الأنظمة الرأسمالية العالمية. إذ يرى أنصار النسق الرأسمال العالمي أن
حركة التغيير في العالم الثالث حركة ناقصة! وأنها برغم ما قد يبدو من
توجهها للتنمية ظاهرياً؛ فإنها على الحقيقة تسير إلى مزيد من التراجع،
لأن تميميتها - إذا تحققت - فإنها تظل تنمية تابعة - غير مستقلة. فالبناء
الاجتماعي في دول العالم الثالث بناء ضعيف واستهلاكي محكوم بنمط معين
من التقسيم الدولي، وقد اكتسب هذا البناء خصائص من خلال العلاقات
التاريخية التي دخل فيها مع الرأسمالية العالمية، ولم تؤد هذه العلاقات
إلى تحويل الأبنية التقليدية في الدول إلى أبنية حديثة قادرة على المبادرة
والإنتاج الفعلي، وإنما أخضعها الرأسمالية بفعل هيمنتها ونفوذها لتلبية
مصلحتها، عن طريق: امتصاص الفائض من هذه المجتمعات ونقله إلى
مراكز النظام الرأسمال العالمي، واحتكار التبادل الاقتصادي والسيطرة
عليه، واحتكار الإنتاج، الأمر الذي يجعل من الدول - برغم حرصها على
تفعيل تميميتها - عاجزة عن أن تدخل في علاقات تبادل حقيقية/ قوية من
=

يدفع المشروع إلى المساعدة على توفير الوظائف التي
تستقطب الشباب من الجنسين؛

• من خلال:

◦ إعداد الشباب (ذكوراً - وإناثاً) وتزويدهم بثقافة
العمل، لما يرافق تلك البرامج المتنوعة من فرص
التبصير والتثقيف والتدريب والتأهيل،

◦ إيجاد قنوات استكشاف الذات في تماسها مع
الواقع والمجتمع، والتعرف إلى القدرات والطاقات على
مستوى الأفراد.

◦ إيجاد صيغ الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع
العام على مستوى مصممي البرامج ورعاة الأعمال
المجتمعية والخدمية.

◦ والبرامج التي تقدمها وترعاها صناديق التدريب
والتأهيل والتنمية والمؤسسات والشركات في القطاع
الخاص بهدف سدّ احتياجات المجتمع والمؤسسات

= جهتها مع القوى الرأسمالية، يراجع: أندريه فرانك، البرجوازية الرثة
والتطور الرث، دار العودة، بيروت، ١٩٧٣م، ص٥٧، وأحمد زايد، الدولة
في العالم الثالث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ١٩٨٦م،
ص٤٧، ودلال ملحق استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل
للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ٢٠٠٨م، ص١٤٦ - ١٤٨. وينظر أيضاً:
Marx & Engels, Basic Writings In Politics & Philosophy, Anchor
BOOK, n.y. 1959, p 50, Emmanuel, A. Unequal Exchange, New
Left Books, London, 1972. P 23.

المختلفة، أو سدّ احتياجاتها ومتطلباتها الاستثمارية الخاصة تجاه أنشطتها الحادثة والمتجددة في السوق.

إذ يمكن أن ينتقل هؤلاء الشباب (من الجنسين) الذين استكملوا تأهيلهم في تلك البرامج؛ ليسدوا حاجات سوق العمل ضمن المؤسسات التي صممت البرامج نفسها، أو ضمن مجالات العمل المماثلة والأنشطة الشبيهة في المؤسسات الحكومية أو المؤسسات الخاصة الأخرى.

كما أن تلك البرامج تهيئهم للاعتماد على أنفسهم كأفراد أو كمجموعات، في البدء بتأسيس مشاريعهم الصغيرة وأنشطتهم الخاصة، وخوض غمار المنافسة في السوق المحلية، وذلك بعد أن أخذوا القسط الكافي من: الإعداد النفسي والتربوي، والتدريب الفني والمهني، والتمرس بأوجه الواقع الحقيقية، والمعرفة بقدراتهم وإمكاناتهم الفنية والإدارية، واستكملوا ما لا بد منه من الإعداد لمواجهة التحديات والتعامل مع الصعوبات..

• • •

وهذه الرؤية المقترحة التي تطرحها الأوراق التالية، تستوعب مشروع خدمة العلم والوطن وتُقدّمها من خلال مستويين عامين:

- في المستوى الأول: يقف على خدمة العلم والوطن وقفة تاريخية وتحليلية ناقدة موجزة، بالإشارة إلى النموذج العسكري المعروف في عدد من الأقطار بالخدمة الإجبارية/الإلزامية، ثم تناول العيوب المترتبة على تنفيذه والمآخذ المتوقعة عليه.

- وفي المستوى الثاني يقف على فكرة المشروع والطموح الذي يصدر عنه من خلال مدخل وتسع فقرات، ففي المدخل: يعرض للطموح الذي يقف وراء المشروع، والمميزات التي يتصف بها بإيجاز، ثم ينتقل إلى الفقرات على النحو التالي: الفقرة الأولى والفقرة الثانية تؤسسان للجانب النظري من المشروع، وبداية من الفقرة الثالثة حتى نهاية الفقرة الثامنة تقترح بعض مجالات خدمة العلم والوطن واتجاهاتها، وتطرح آلية تنفيذ المشروع وفق تصور تفصيلي، أما الفقرة التاسعة والأخيرة فإنها تطرح مسألة التنوع والخيارات والتصور المستقبلي. ويعني ذلك أن المشروع يحاول الجمع بين خمسة جوانب لا يمكن أن يستغني أي مشروع ناجح عنها، وهي الوعي التاريخي بالنماذج المطروحة ومساءلتها وتقويمها، ثم التنظير والتأطير للفكرة، ثم التطبيق، واقتراح المجالات والنماذج العملية، ثم توضيح الجانب التنفيذي والتشغيلي، ثم التصور المستقبلي والخيارات المتوفرة (البدائل) أثناء وبعد التنفيذ...

كما أنّ هذا المشروع يترك الخيار واسعاً بشأن مسائل: تطوير برامجه أو تغييرها أو تعديلها أو توجيهها؛ كما يترك الخيار واسعاً - أيضاً - بشأن طرحه كنموذج إجباري على شريحة الشباب المستهدفة ببرامجه جميعاً، أو طرحه بصفته ممارسة تطوعية مقننة ومنضبطة تقوم على الاختيار الحرّ للأفراد وبحسب رغباتهم وميولهم.

• • •

وقد اتخذ الباحث من الواقع الاجتماعي والإداري والاقتصادي في المملكة العربية السعودية موضوعاً للمشكلة، وسبيلاً لتكوين التّصور والتمثيل، ووضع النماذج الخدمية المتباينة، واقتراح الوسائط والوسائل الداعمة والنشاطات، كون الباحث - بحمد الله - مواطناً منتمياً يقيم فيها، ومن المتيسر جداً تفعيل تلك الرؤية وتعميمها، لتشمل الخدمة العامّة والوطنية في الدول الخليجية الشقيقة، وتنزيلها على الواقع التنفيذي بحسب الظروف الاجتماعية والإدارية والاقتصادية لكل دولة خليجية على حدة، فالواقع بإيجابياته ومشكلاته متشابه إلى حدّ بعيد، والظروف البشرية والاقتصادية والاحتياجات والتحديات والمستجدّات متوافقة إلى درجة كبيرة تجعل من الحديث عن دولة خليجية في هذا الموضوع الحيوي (الخدمة العامة -

خدمة العلم والوطن) حديثاً - في الوقت نفسه - عن باقي شقيقاتها من الدول الأخرى .

جدير بالتنويه - هنا - أنه يمكن أن تُعدَّ إستراتيجية تنفيذية تفصيلية متكاملة لكل دولة خليجية؛ تكون بمثابة إستراتيجية وطنية شاملة لأوليات التنفيذ، وآليات التطبيق؛ وفقاً للخصوصيات والاحتياجات والتحديات؛ وذلك عند الحاجة إليها؛ إذا رزق الموضوع القبول والدعم.

• • •

بقي أن أذكر أنني - بحمد الله - قد أنجزت هذه الرؤية ووثقتها، في رمضان ١٤٢٨هـ - سبتمبر ٢٠٠٧م، قبل أن يمرّ العالم بهذا المجاز الخطير من المتغيرات الدّولية المتوالية في الربع الأخير من هذا العام ٢٠٠٨م، والتي قد تفضي إلى ما يعرف بـ(الركود الاقتصادي طويل الأجل). ومن المتوقّع أن يطال الركود مساحات واسعة من المعمورة، مما يؤثر حتماً على معدلات النمو العالمية، ويعيق برامج التنمية، وقد ينعكس سلباً على كفاءة المؤسسات الحكومية والمجتمعية، ويربك العلاقات الاجتماعية، ويزيد من نسبة البطالة، ويرفع من معدلات الجريمة والانحراف، وذلك ليس مقصوراً على البلاد التي تفجّرت فيها وقائع الأزمة الاقتصادية ابتداءً، ولكنها قد تظال أرجاء أخرى من العالم، التي

قد لا تكون بمنأى عن المتغيرات بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

وأحسب أن تلك المتغيرات الأخيرة تضاعف من قيمة الرؤية - المشروع، إذ تعدّ - يعدّ خطوة مهمة جداً للحدّ من الآثار المترتبة على ذلك الواقع الجديد، والعمل على تجاوزها، من خلال توظيف فكرة العمل على نطاق شعبي واجتماعي واسعين، وهي فكرة مضادة - بالضرورة - تدفع شبح آثار الركود الاقتصادي والاجتماعي، والذي تتركز أبرز مرشحاته بالنسبة لنا (في المملكة العربية السعودية - دول الخليج العربي) في الحيزين: النفسي والاجتماعي بالدرجة الأولى^(١). ومن ثمّ فإنّ معالجته ينبغي أن تصدر من خلال تدعيم فلسفة العمل؛ والمشروع؛ يعزز الإنفاق الداخلي، ويسهم في تقليص حقيقي لأعداد العمالة الوافدة، ويعزز النشاط الاجتماعي على مستوى عام، والنشاط الشعبي على مستوى خاص، وما يتبعه ويتربط عليه من حراك اقتصادي طبيعي، يزيد من تعدد فرص

(١) اقتصاديات الدول الخليجية ومنها المملكة العربية السعودية، تعتمد على النفط وصناعاته، ولذلك فإن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول الصناعية الأخرى بالأزمة، سيؤثر حتماً على طلب الطاقة ويقلل من استهلاك الإنتاج الصناعي النفطي، ومن ثمّ فإن هذا قد ينعكس بالسلب على الدخل في دول الخليج والسعودية، غير أن ما تمتلكه هذه الدول من احتياطات مالية كبيرة، يجعل من هذه الأزمة محدودة الأثر، بل قد تكون الأزمة العالمية فرصة إيجابية للتخلص من التضخم، وحافزاً لمساعد المراجعة السلوك الاستهلاكي، وقد يقود إلى صعود اقتصاديات جديدة في المنطقة...

العمل الشريف، واستيعاب القادرين على العمل في الداخل، وتقليص البطالة بين المواطنين، كما يزيد من كفاءة المؤسسات الاجتماعية والخدمية والرقابية والأمنية على القيام بأدوارها، التي تتضاعف الحاجة إليها في ظل المتغيرات المتسارعة...

• • •

إن هذا المشروع - على الرغم مما بذل فيه من جهد ومن وقت - ليس بأكثر من رؤية - واستراتيجية، حاولت أن تكون: فاعلة، وواقعية، وشاملة وتفصيلية بحسب ما اتسع له المجال. وهو كمشروع/ وهي كروية بحاجة إلى المراجعة والمناقشة، وتلك طبيعة الأعمال البشرية، وذلك لا يتأتى إلا بالعمل على إيجاد فرص متعددة للحوار ترعاها المؤسسات الاجتماعية والثقافية، ومراكز البحوث والدراسات: أهلية أو حكومية، ومن ثم إتاحة الفرصة للتطبيق ولو على نحو محدود وفي نطاقات تجريبية مدعومة...

• • •

والله أسأل أن يحفظ علينا إيماننا وأمننا وأماننا ورغد عيشنا، ويجمع شملنا ويرزقنا العمل الصالح النافع لنا ولمجتمعاتنا ولأوطاننا وللإنسانية جمعاء، وأن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، والحمد

لله الذي بنعمته تتم الصالحات، صلى الله وسلم على
سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم...

وكتبه

أحمد بن علي آل مريع

باحث وأكاديمي سعودي - جامعة الملك خالد

aaljooni@hotmail.com

روية مصاربه واستراتيجيه

خبره العلم والمهارة

فكرة عامة

(١) خدمة العلم / خدمة الوطن

تُعدّ خدمة العلم والوطن في كثير من دول العالم وسيلة ناجعة؛ لاستثمار أوقات الشباب بالنافع، واستغراق فراغهم بالمفيد، وصقل شخصياتهم، وتنمية ملكاتهم ومعارفهم؛ فهي: تساعد على اكتشاف ذواتهم، وامتحان مواهبهم، والوقوف على قدراتهم، وتعينهم: في تطوير معارفهم، وتعميق خبراتهم، واستكمال العناصر الإيجابية الكامنة عندهم، واكتشاف العيوب والهناك لتجاوزها وتصحيحها؛ ومن ثمّ تؤهلهم إلى تحمّل مسؤولياتهم الكبرى، والقيام بما عليهم من واجبات تجاه نفوسهم ومجتمعاتهم وأوطانهم بكل كفاءة واقتدار.

كما تعدّ خدمة العلم والوطن من وجه آخر: أداة عملية واقعية لرفع روح المواطنة الصالحة في المجتمع، وإذكاء حس الوطنىة لدى المواطن، ومظهرًا من أبرز مظاهر العمل الجماعي والانتماء والولاء للوطن...

ولذلك درجت كثير من دول العالم على إلزام مواطنيها بخدمة مقننة للوطن، تتخذ طابع التجنيد والتأهيل العسكري، وتسمى هذه الخدمة تارة بخدمة العلم، وتارة ثانية بخدمة الوطن، وتارة ثالثة بالخدمة الإجبارية أو الإلزامية.

• • •

٢) المآخذ على نظام التجنيد الإجباري

غير أن هذا النوع من الخدمة الوطنية (التجنيد العسكري الإجباري) في صورته المشهورة، عليه مآخذ كثيرة، من أبرزها؛ بحسب ما ظهر لي^(١) :

- الشعور بالظلم والقهر نظراً للممارسة العسكرية الصارمة، وما قد يُرافقها - في بعض الحالات - من الإيذاء النفسي واللفظي والعقوبات البدنية، إذ يدفع ذلك بعض المجندين إلى محاولة التشفي وتفريغ الشحنات النفسية لديهم بالضغط على المجتمع فيما بعد، وإسقاط القسوة والتجهّم على الأفراد الذين يتعامل معهم، وهكذا يتحول العنف إلى سلوك مجتمعي عام.
- التجنيد يُلزم به أبناء العائلات المتوسطة وما دونها، ويتغاضى عن أبناء الطبقة المخملية، وأحياناً يكون إلزام أبناء هذه الطبقة إلزاماً شكلياً.

• ضائلة المردود المعرفي والمهني خلال فترة التجنيد؛

إذ تركز برامج التجنيد الإجباري على الإعداد

(١) هذه المآخذ استنتجها الباحث بناءً على متابعة شخصية وتحليل للأحداث والوقائع، واستطلاع حي لردود أفعال شريحة واسعة من الأفراد من البلدان العربية، الذين خضعوا لهذا النوع من خدمة العَلَم والوَطَن، المعروف بالتجنيد العسكري.

العسكري (عسكرة الخدمة الوطنيّة)، وتهمل مسائل التدريب المهني والإعداد التقني والمعرفي؛ مما يجعل سنوات التجنيد سنوات محدودة القيمة والفائدة.

• التجنيد سلاحٌ ذو حدين فقد يكون - لا قدر الله - سبباً للعبث بالأمن ووحدّة البلاد وإزهاق الأنفس البريئة، لا سيما عند وجود الأزمات والشواهد كثيرة.

• تغييب روح الإبداع والابتكار والتجديد، والتعبير عن الرأي، وتغليب ثقافة الإنصات والسمع والطاعة.

• إشاعة القلق في الأقاليم والدول المجاورة، وربما دفع إلى مزيد من التوتر والتسابق العسكري.

• ضعف المردود المادي للمجندين مما يجعلهم يعدّون التجنيد أشبه بنظام السُّخرة، الذي يفرض على الفرد بالقوة.

• عدم الاعتراف بالمدة الزمنية التي يقضيها المجند في الثكنات العسكرية يجعلها مدّة ضائعة ومهدرة من عمره.

• تحول خدمة العلم / الوطن في كثير من الأوقات

إلى خدمة للمنافذين في القطاعات العسكرية وليس خدمة للوطن على وجه الحقيقة.

• ضعف التواصل الإنساني بين إدارة التجنيد وبين المجندين غالباً؛ إذ تنهج أنظمة الخدمة الوطنية الإلزامية (التجنيد الإجباري) أسلوباً في الإدارة يقوم على المبالغة في الانضباط والحزم والتراكم العسكري، ويتعد عن تفعيل ما يُعرف بالإدارة بالعلاقات الإنسانية، وهذا الأسلوب يضعف من مستوى الروح المعنوية لدى المجندين، ويؤثر سلباً على النزعة إلى المبادرة والإنجاز، وذلك أمر تؤكد وتقرره كثير من الدراسات النفسية - والإدارية.

• الغلو والمبالغة في اصطناع الحزم والضبط يدفع في كثير من الأحيان إلى ممارسات غير مقننة ولا منطقية، فقد يدفع بالمجندين إلى غير بيئاتهم دون إعداد أو تهيئة؛ فمثلاً يوجه أصحاب المناطق الجبلية والباردة أو المعتدلة إلى الصحاري الحارة، أو إلى المناطق الساحلية أو إلى لُجَّة البحر، ويوجه أصحاب الصحراء إلى المناطق الجبلية أو الوعرة، أو إلى المناطق الساحلية، أو يدفعون إلى العمل في البحر. ويوجه الساحليون

إلى الصحاري أو الجبال الشاهقة والبيئات
الوعرة.. وكل ذلك بشكل عشوائي دون تقنين ولا
تدريب ولا تعليم كاف؛ بدعوى تحقيق أهداف
البرنامج، وصقل شخصيات الشباب وإعدادهم
الميداني والعسكري، وحملهم على التحمل
والرجولة والصبر!

- عدم وضوح الأهداف الجزئية من التجنيد
الإجباري للمجندين.

- إبعاد للشباب عن العمل في مجال تخصصهم،
ونأى بهم عن المعرفة التي حصلوا فيها درجاتهم
العلمية، وذلك يؤدي إلى نسيان ما تعلموه وما
تخصصوا فيه، كما أن فيه هدراً لطاقات وخبرات
كانت ستعود على الوطن بالخير العميم.

- تفويت فرص وظيفية وتعليمية ومنح دراسية
جيدة على المجند خلال فترة التجنيد.

- هذا النوع يربط خدمة العلم والوطن بجهة
واحدة، هي - على الأغلب - وزارة الدفاع أو
الجيش، ولا يكاد يشرك مؤسسات الدولة الأخرى
أو المؤسسات الأهلية الخاصة في برامج الخدمة
الوطنية.

• هذا النوع من الخدمة الوطنية مقصورٌ على الذكور دون الإناث.

• هذا النوع من الخدمة الوطنية تنحصر فاعليته في الدفاع عن الوطن ضد العدوان العسكري الخارجي، ويتجاهل التحديات التنموية والاقتصادية والفكرية المتسارعة في عالم اليوم.

وهذه المآخذ في مجموعها لا ينبغي أن تدفع باتجاه (إلغاء) فكرة التجنيد مطلقاً، ولكنها تؤكد وجوب: إعادة (تقويم) هذا النوع الشائع من الخدمة الوطنية، وتقترح الدفع باتجاه (تطويره وتفعيل نقاط القوة فيه)، بغية الاستفادة من مميزاته، وتجنب آثاره السلبية على الوطن والمواطنين في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي. وهذا يحتاج إلى دراسات علمية وإستراتيجية دقيقة ومتخصصة تُعنى بمسألة فرضه وتعميمه على جميع شرائح المجتمع^(١).

• • •

(١) يمكن - بإيجاز - أن نطرح فكرة أخرى للتجنيد تفيد من صورة التجنيد المشهورة وصرامتها وإيجابياتها، وتتجنب بقدر الإمكان السلبيات المتوقعة، وهذه الصورة التي نقترحها: تجمع بين الفتوة - الفروسية وتجربة الجلالة - الكشافة، وتوجه لصالح: بناء شخصيات الشباب في مختلف الجوانب، وصقل مواهبهم، وتوجيه قدراتهم، واستثمار طاقاتهم، وفي الوقت ذاته توظف لخدمة المجتمع واحتياجات أفرادهم ومؤسساتهم، مثل المشاركة ضمن أنشطة الدفاع المدني، ومهام المرور والجوازات، وأمن المنشآت كالمطارات والملاعب الرياضية، وأعمال المراقبة والحراسة الليلية، وتكون مقصورة على الشباب.

مدخل :

المشروع الطموح والمميز

◆ الطموح والمميزات:

في هذا المشروع الذي نُقدّمه في الأوراق التالية، نحاول طرح نموذج آخر جديد لخدمة العلم والوطن، غير نموذج التجنيد العسكري الإجباري المشهور.

وهو نموذج عملي - مدني مغاير للخدمة الوطنية، يتمثل في نقل مفهوم خدمة العلم والوطن من صورتها (العسكرية - التجنيد) المنتشرة على مستوى العالم، إلى صور مدنيّة جديدة؛ منتجة وفاعلة؛ بتوجيه خدمة العلم والوطن لصالح التحديات الحضارية / التنمية المتزايدة في عالم اليوم، وهي - بلا شك - تمثل التحدي الأكبر، الذي يواجه الحكومات والمجتمعات والمؤسسات في دول الخليج العربي بعامة، وفي المملكة العربية السعودية بصفة خاصة.

وتطمح هذه الرؤية أن يكون المشروع الجديد نموذجاً متفوقاً ومميزاً، لأنه يتّصف بكونه نموذجاً؛

◆ حيويّاً وواقعياً،

◆ ومتيسر التنفيذ،

◆ وقائماً على مبدأ التوازن في الحقوق والواجبات.

- ◆ وقابلاً للتطوير والتغيير والتجديد (مرناً)،
- ◆ ومستحضراً التحديات الطارئة بسهولة،
- واحتمالات الوطن المتباينة على أكثر من صعيد،
- ◆ ومراعياً حاجات المجتمع بجميع شرائحه،
- ◆ ومستوعباً التنوع الطبيعي في شخصيات الأفراد واهتماماتهم وميولهم.
- ◆ ومهيئاً فرصاً جيدة لمؤسسات الدولة والمجتمع جميعاً؛ لصناعة برامج محكمة وثرية للخدمة العامة؛ ضمن سقف التنوع الطبيعي؛ مما يساهم في تكوين قاعدة أساسية واسعة للتنمية في الوطن.
- ◆ ومساهماً في إيجاد قنوات رسمية وأهلية مقننة للعمل العام - والعمل التطوعي.
- ◆ وقادراً على توفير فرص وظيفية واسعة تحوي أعداداً كبيرة جداً من الشباب من الجنسين، وذلك من خلال الاهتمام العام بالتأهيل والتدريب.
- كما أنه يمكن المؤسسات الحكومية - والشركات والمؤسسات الأهلية من أن تصمم برامجها المقننة الخاصة، التي تفي بأنشطتها النوعية والمستقبلية

من خلال إعداد الكوادر الوطنية المؤهلة؛ ومن ثم يستطيع الشباب الذين خضعوا لهذا الإعداد الخاص، العمل في تلك المؤسسات لأنهم تلقوا تدريباً مناسباً لاحتياجاتها..

◆ كما أن ما يقدمه من برامج غنيّة ومتنوعة تمكّن للمرأة من المشاركة فيها، وتهيئ لها الاستفادة منها وإفادة المجتمع والوطن بوجه عام.

وهذا التنوع الطبيعي النابع من الواقع وذلك الشراء في البرامج الخدميّة؛ إذا اقترن بالجودة النوعية، وحسن الإدارة والتنفيذ، والمتابعة الدّقيقة، من شأنه أن يوسّع دائرة خدمة العَلم والوَطن وفوائدها على الفرد والمجتمع، ويساعد على تحقيق أهداف تنموية وحضارية وإنسانية: آنيّةً ومستقبليّة؛ تتفوق على الأهداف والفوائد المترتبة على النماذج المحصورة في الخدمة العسكريّة (تُراجع الفقرة رقم: ٨).

• • •

الفقرة الأولى:

فكرة المشروع

تقوم فكرة المشروع على اقتراح صياغة تفصيلية جديدة (استراتيجية مُنمذجة) لما يعرف بخدمة العلم والوطن، من خلال سياقات مدنية وتنموية وحضارية، تتطلبها المرحلة الراهنة، وتؤكدُها التحديات التنموية المتزايدة في حقبة الاقتصاديات المفتوحة وعصر العولمة، وما بعدها من مجاز المتغيرات الدولية المتسارعة. وتتوافق مع واقع دولة المملكة العربية السعودية على وجه خاص، وواقع الدول الخليجية الشقيقة على وجه عام.

وتتمثل هذه الفكرة في توجيه الشباب من الجنسين (في دول الخليج العربي - وفي المملكة العربية السعودية) إلى العمل في خدمة العلم والوطن؛ من خلال المجالات الحيوية والتنموية المدنية التابعة للدولة أو القطاع الخاص؛ سواء أكان ذلك العمل بصفة تطوعية (تقوم على الرغبة والاختيار)، أم بصفة إلزامية، أي: كشرط أساس للتقدم إلى سوق العمل - فيما بعد - وسواء أكان ذلك في مجال العمل الحكومي أم في المجال الأهلي - القطاع الخاص.

يمكن للمشروع - عند الاقتناع من جدواه ومنفعته - أن يبدأ في الفترة الأولى - المرحلة التجريبية: اختياريًا، وعملاً تطوعياً. وعند التأكد من نجاح المشروع وإيجابيته، تكون الخدمة إجبارية؛ على مستوى الشريحة المستهدفة، دون استثناء لمستوى أو أفراد (تراجع الفقرتين: ٦ - ٩).

يمكن أن يطرح مشروع خدمة العلم والوطن ابتداءً وانتهاءً بصفته عملاً تطوعياً (قائماً على الاختيار والرغبة)، وموجهاً إلى فئة الشباب الذين لم يتمكنوا من أخذ مواقع لهم في الجامعات أو مراكز التعليم الفني والتدريب المهني أو سوق العمل حكومياً أو أهلياً، وتكون المخصصات المالية والامتيازات الوظيفية بمنزلة الدافع للأفراد المستهدفين به للالتحاق بالبرنامج دون إكراه. (تراجع الفقرتين: ٦ - ٩).

الفقرة الثانية :

وصف المشروع وطبيعته

يحرص المشروع على أن يُقدّم خدمة العَلم والوَطن
في صورة برامج مدنية وتنموية وحضارية، تأخذ
في الحسبان:

- خدمة الوَطن ومؤسساته،
- احتياجات المواطنين الآنية والمستقبلية بجميع شرائحهم،
- معالجة مشكلات فئة الشباب (المستهدفين بالبرامج)، وتلبية احتياجاتهم إلى تأمين امتيازات جيدة على أكثر من صعيد؛ تجعل من خدمة العَلم والوَطن منطقة جذب:
- لاهتمامات شريحة واسعة منهم،
- ولدعم أسرهم بصفة خاصة، والمجتمع ومؤسساته الأهلية بصفة عامّة.

وذلك يستلزم العمل على جعلها (أي: البرامج المقترحة): معيّنًا تربويًا ثَرًا، مترعًا بالأهداف والفوائد؛ ينهل منها الشباب - ويستلهمون أسباب تكوين الشخصية السوية والإعداد النفسي والاجتماعي

المتوازن، وحقلًا ثقافيًا خصبًا غنيًا بالتجارب الجديدة، ومجالًا نافعًا ثريًا بالخبرات العملية، والفرص التدريبية، والمكاسب الاقتصادية والوظيفية، وليست شعارًا وطنيًا مجردًا من النفع المباشر، أو واجبًا إلزاميًا يضطرون إلى القيام به فحسب. وذلك أمر ممكن شريطة أن تراعي البرامج المقترحة ما يلي:

- توجيه الشباب إلى القطاعات أو المؤسسات التي تحتاجها الدولة أو يستشعر المواطنون الحاجة إلى الاهتمام بها؛ سواء في القطاعات الأمنية أو التنظيمية أو الخدمية أو الصحية أو الإعلامية أو الدعوية - الدينية أو التعليمية - التربوية، أو التدريبية - الفنية، أو الاتصالات، أو التنمية العقارية والصناعية والزراعية، أو خدمة المجتمع بصفة عامة، كلٌ بحسب مجاله واهتمامه وميوله وتخصصه...
- الإفادة من طاقات هؤلاء الشباب وقدراتهم؛ بالمشاركة في المناسبات الوطنية والدينية والتنمية.
- أن تكون متوافقة مع رغباتهم - ميولهم واختياراتهم، ومع تخصصاتهم: العلمية أو المهنية والفنية، ما أمكن.

- أن يخضع الشباب خلال الفترة الأولى من البرنامج إلى إعداد ميداني ومعرفي مكثف، يشتمل على إعداد لياقي ورياضي، ومحاضرات ودورات متخصصة، وتهيئة ذهنية - وعملية في عدد من المجالات، التي تنمى اللياقة الجسدية، وفكرة الالتزام، واحترام النظام والانضباط، وتركز على تنمية المهارات السلوكية الحميدة، وتحفيز القدرات الإدارية والقيادية، وتعزيز جوانب الشخصية الإيجابية: ذهنية ومعرفية، من خلال التعريف بـ: عوامل النجاح، وبيئة العمل وأخلاقياته ومتطلباته، ومهارات الاتصال والتعامل، والتوافق الاجتماعي، وفن تقديم الذات وتقبل الآخر، والتفاعل مع المجتمع ومناشطه، وطرائق التفكير الإيجابي، والتخطيط للحياة المنتجة المثمرة، وتنمية القدرة على إدارة الذات، وإدارة الوقت، وتوظيف القدرات والإمكانات المتاحة أو الممكنة لصالح تحقيق الأهداف الفردية الخاصة والمجتمعية العامة، وإنجاز الطموح، وإرضاء الحاجة للتقدير والنجاح.

- أن تتوافر في المرحلة الأولى فرص أداء هذه الخدمة داخل المناطق التي يقيم فيها الشباب

ومع أسرهم (إذا رغبوا في ذلك) ما أمكن إلى ذلك سبيلاً، لما له من أثر حميد على استقرار الشباب وأسرههم: نفسياً واجتماعياً؛ مما ينعكس إيجاباً على مستوى تلقي البرنامج والتفاعل معه.

وفي مرحلة التالية: يكون انتقال الشباب (الذكور بخاصة)، إلى أداء الخدمة الوطنية في مناطق أخرى، لأن ذلك يعزز عدداً من الجوانب الإيجابية؛ لدى هؤلاء الشباب، مثل: أن يكون الانتماء إلى الوطن بعمومه أكثر من الانتماء إلى المناطقية أو القبلية. كما أن فيه انفتاحاً على مجتمعات محلية أخرى، واكتساباً لخبرات وتجارب جديدة، كما أنه يمكن الشاب من الاعتماد على ذاته وإدارة الحياة بنفسه...

- أن يقترن أداء خدمة العلم والوطن بمردود مادي يتناسب مع طبيعة: الخدمة ومجالها، ونوع الإعداد المهني والمستوى التعليمي للشباب الذين يؤدون الخدمة، ويتناسب مع ظرفي: الزمان والمكان...

- أن تكون هذه الفترة بمثابة فترة تجربة وظيفية للشباب.

- تحتسب هذه التجربة ضمن الخبرات الوظيفية.
- ترصد كخدمة رسمية في سجله الوظيفي عندما يلتحق بوظيفة رسمية.
- أن يخضع الشباب خلال هذه الفترة إلى إشراف منتظم ومتابعة دقيقة من الجهة المعنية بالبرنامج (تُراجع الفقرة رقم: ٦)، بالإضافة إلى متابعة مرجعه الوظيفي المباشر في المؤسسة أو الإدارة التي يخدم بها، وذلك لضمان تحقيق الفائدة من البرنامج.
- بعد أن ينهي الشباب مدة الخدمة المقررة (نقترح أن تكون من (١٨ - ٢٤) شهراً، تُراجع الفقرة رقم: ٥)، يحصلون على شهادات تفيد بذلك، ويتوقف توظيفهم في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، على استكمال المدة وحصولهم على معدل مناسب يشهد بسلوكهم وسيرتهم العملية (وهذا في حالة الاتجاه إلى الإلزام بالخدمة الوطنية وفرضها). أو يُراعى ذلك في ترشيحهم للوظيفة الرسمية من قبل جهة التوظيف، بحيث تكون لهم أولوية الحصول على العمل، أو يميزون بالخيارات

الوظيفية عند ما يباشرون أعمالهم، مثل: تقديمهم عند الرغبة في الانتقال إلى منطقة أخرى أو اختيار مدينة العمل (وهذا في حالة كون الخدمة الوطنية تطوعية - تخضع لاختيار الشباب وميولهم)، كما تقيم تجربتهم من قبل مؤسستي التقاعد والتأمينات الاجتماعية، بحيث يشكل ذلك في مجموعه حافزاً قوياً للتميز، ودافعاً للإنتاج، والتفاني في أداء المهمات الموكلة إليهم.

- بعد أن ينهي الشباب المدّة المقتنّة من خدمة العلم/الوطن (تُراجع الفقرة رقم: ٥) يحقّ لمن أراد منهم البقاء في هذا البرنامج، والانتفاع بالمخصصات المالية والامتيازات الوظيفية؛ مع أداء ما عليهم من مسؤوليات وواجبات، حتى حصولهم على وظائفهم في الدولة أو القطاع الخاص. ويمكن وضع حدّ أقصى لذلك، يُقدّر من قبل الجهات المختصة..

- أن يتصف مشروع الخدمة الوطنية بالحيوية والمرونة، بحيث:

- يسهل تقويمه وتحديثه وتطويره؛ ليراعي حاجات المجتمع ومؤسسات الدولة المتجددة،

ويواكب التطورات المستقبلية، والتحديات
الحادثة، والنوازل الطارئة.

- يتسع لاستحداث أعمال ونشاطات جديدة،
تقترحها الجهة المسئولة عن التنفيذ
(تُراجع الفقرة رقم: ٦)، وتكون مصممة
على وجه خاص لخدمة العلم والوطن، تحدد
فيها المهام، والتخصصات، وتوَقَّت بجدول
زمني، ويكلف الشباب بإنجازها على مرحلة
/ مراحل خلال فترة الخدمة / فترات
الخدمة الوطنية، مثل أن يتوجّه المؤهلون
من الشباب (المهندسون - المتدربون المهنيون
- الفنيون التقنيون - الفنانون - التربيون
والمعلمون) إلى: بناء المنتجعات والمنتزهات، أو
القرى السياحية، أو قرى الإسكان الخيري،
أو استصلاح الأراضي، أو استكمال الخدمات
الرئيسية والتخطيط في القرى والهجر أو
المدن الصغيرة، أو إنجاز بعض أعمال التعداد
أو الإحصاء، أو الصيانة، أو الإسهام في برامج
التوعية والإعلام، والتعليم ومحو الأمية،
والتدريب المهني والتقني، وغير ذلك...

• • •

الفقرة الثالثة :

نماذج مجال العمل

المجالات التي يمكن أن يتوجه لها الشباب لتحقيق خدمة العلم والوطن كثيرة، إذ يمكن أن تتعدد (البرامج - والمجالات) بتعدد:

(أ) احتياجات المجتمع،

(ب) ومتطلبات التنمية الآنية والمستقبلية،

(ج) وحاجات الشباب أنفسهم من الجنسين.

(د) وتطور بحسب التحديات التي يتعرض لها الوطن والمعوقات والصعوبات التي يتكشف عنها المستقبل...

(هـ) وبحسب حاجة المجتمع (السعودي - الخليجي) ليكون مجتمعاً فاعلاً ومنتجاً، وقائداً للأعمال الخدمية والتطوعية، والتنمية والحضارية في المنطقة، خلال السنوات العشر القادمة...

وتستطيع الجهة المسؤولة عن خدمة العلم والوطن (تُراجع الفقرة رقم: ٦)، أن تقترح وتصمم برامجها الخاصة المتنوعة المقتنة، ويوجه إليها الشباب، بناء

على دراسات متخصصة، تحدد فيها الأهداف الدقيقة من البرامج، وتراعى فيها الاحتياجات، وتناسب طبيعة الشريحة المستهدفة من الشباب، وهي شريحة تتصف - في العادة - بالخبرة البسيطة، ومن ثمّ تقويم المخرجات، وقياس النتيجة النهائية بعد تنفيذ البرامج، والتحقق من المردود الإيجابي للبرامج على مستوى الوطن والمجتمع والمنتظمين في الخدمة الوطنية، بحيث يستقيم التوازن المطلوب بين: سدّ احتياج المؤسسات الحكومية والأهلية وتحقيق برامج خدمة العلم والوطن لأهدافها وقيمها الوطنية والحضارية والتنموية؛ وذلك لا يتأتى إلا من خلال الاستعانة بفرق عمل من: الخبراء والباحثين المعنيين بالخدمة الوطنية والأنشطة الاجتماعية، والمدرّبين المؤهلين، والمتخصصين في صناعة البرامج وتحكيمها وتقويم مخرجاتها، وبالتعاون والتشاور مع: مراكز الدراسات والبحوث، والمؤسسات العلمية والأكاديمية والتعليمية، والإدارات الحكومية والمؤسسات الأهلية، ومراكز التدريب والتأهيل المتنوعة.

ويمكن للمؤسسات الحكومية والأهلية - أيضاً - أن تصمم من جانبها برامجها المدنية الفاعلة الخاصة بها لخدمة العلم والوطن، أو تشارك في تصميمها، لتسد احتياجاتها الآنية أو المستقبلية،

وتقدّم الخدمات والمهام الموكلة بها أو تساعد عليها، بشرط أن يتم عرض وتحكيم هذه البرامج في الجهة المعنية بالخدمة الوطنيّة (تراجع الفقرة رقم: ٦)، وإجازتها بعد التأكد من صدقيتها، واستيفائها شروط وأهداف وقيم ومجالات خدمة العلم والوطن.

ولكن لتقريب الصورة نذكر بإيجاز وتركيز: بعض النماذج العمليّة للمجالات، التي يمكن توجيه الشباب للعمل فيها لخدمة الوطن والعلم، وفق قدرات وتخصصات المستهدفين بهذا البرنامج أو ذاك.

ويحسن التنبيه على أن أغلب ما يُذكر هنا من مجالات الخدمة الوطنيّة يمكن أن يكون مجالاً لمشاركة وعمل المرأة بامتياز. غير أنه يمكن إعداد أو اقتراح نماذج عمليّة خاصة أكثر تفصيلاً بالمجالات النسويّة للخدمة الوطنيّة، وأكثر نفاذاً إلى حاجات المجتمع، وقدرة على تحقيق أهداف المشروع؛ وذلك عند البدء بتشغيل المشروع. فمن المجالات المدنيّة لخدمة العلم والوطن:

- أعمال التطبيب والتمريض في القطاع الصحي والهلal الأحمر السعودي، وبرامج التوعية الصحيّة الثقيفيّة، والإسعافات الأولى، للمجتمع والطلاب والطالبات في المدارس

والجامعات، وذلك للمتخرجين من كليات الطب والأكاديميات الصحية. ك(العناية بالضم والأسنان، والنظافة الشخصية، والعناية العامة بالصحة، والثقافة الجنسية الوقائية، وطرق التصرف الصحيحة عند حدوث الأزمات الصحية الطارئة؛ كحالات التسمم الغذائي، ونهش القوارض والحشرات، وارتفاع الضغط المفاجئ، وغيبوبة السكري، والكسور والنزف، وحوادث الصعق الكهربائي، والغصة، وضيق التنفس، والسلوكيات الوقائية عند الاستطبانات في المراكز الصحية، التي يجب التحقق منها قبل البدء بالعلاج أو أثناءه؛ دفعا لانتقال الأمراض المعدية الأخرى من المريض، وإليه؛ مثل: السؤال عن جودة التعقيم، وسبل تجنب الأشعة الضارة، والتأكد من مصادر نقل الأعضاء والدم).

- القيام بالأعمال التعليمية والتربوية والإرشادية المساندة للمدرسة والمعلم.
- توجيه المواطنين الذين يراجعون الدوائر الحكومية وتوعيتهم، ومعاونتهم على إنجاز معاملاتهم في وقت قياسي؛ وفق روح النظام ونصه.

- القيام بأعمال الفندقية والضيافة في مراكز المحافظات، والإمارات والوزارات، والمؤسسات الحكومية، وكليات السياحة والفندقة، وذلك للمتخصصين بهذه الأعمال.
- الإشراف والمشاركة في المراكز الاجتماعية، والعمل في المناسبات الشبابية، والتجمعات الرياضية والملاعب في الأحياء، وحث الأفراد على مراعاة الآداب العامة للمجتمع والمحافظة على العلاقات الإنسانية الراقية، وذلك للمتخصصين في الشريعة وعلم الاجتماع والإرشاد النفسي.
- المساهمة في تبصير المجتمع بالسلوكيات الحميدة، ومعالجة بعض السلوكيات العامة الخاطئة.
- المساهمة في التوعية البيئية، والعمل في مجالات الاهتمام بالنظافة والحدائق والمرافق العامة.
- العمل في المؤسسات الإعلامية والمراكز الثقافية؛ كالأندية الأدبية والجمعيات الثقافية والمكتبات العامة...
- المشاركة في بعض البرامج والمجالات الإعلامية المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية، وشبكة

الأنترنت بما يعود على المجتمع بالفائدة،
ويقدم الصورة الحقيقية عن الوطن.

- المشاركة في بعض أعمال التدريس والمراجعة والمتابعة والأنشطة الترويجية في حلقات تحفيظ القرآن الكريم، وتدريس السنة النبوية، والعقيدة الصحيحة والفقه الميسر، والعلوم العربية الأساسية في المساجد والمراكز التعليمية، وذلك للمتميزين تحت إشراف مباشر من الجهة المنظمة.
- المشاركة في بعض الأعمال المساندة في رعاية الأيتام والمسنين والمعاقين من الجنسين، والإسهام في برامج التواصل الاجتماعي والترفيه والترويج المخصصة لهم/ أو لهنّ..
- المشاركة في أعمال التقوية في المنهج الدراسي، والتدريب الفني والمهني، والتأهيل النفسي والمعرفي والسلوكي، وذلك للمؤهلين والقادرين من الشباب.
- الإفادة من خريجي أقسام علم الاجتماع ومن المتخصصين في التنمية البشرية، في مجالات التنمية البشرية، والمهارات الاجتماعية، بتوعية

الطلاب في المراحل التعليمي العامة ببعض الأخلاقيات العامة المهمة، مثل: احترام رجال الأمن: والمرور والشرطة والدوريات، ورجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واحترام كبار السن (الشيخوخة)، والعمال والمستخدمين، وأماكن العمل والعاملين فيها، واحترام الأماكن العامة والقيم الإيجابية السائدة في المجتمع.

- المشاركة في أعمال الترجمة من اللغات غير العربية إلى اللغة العربية والعكس، في مراكز الشرط والجوازات، والمستشفيات والمؤسسات التي تعتمد اللغات الأجنبية لتحرير أعمالها، أو تتصف بمواجهة جمهور واسع من المقيمين الذين لا يحسنون العربية، أو لا يفصحون بها عما في نفوسهم...

- العمل ضمن اللجان التطوعية والشعبية والجمعيات الوطنية ومساعدتها على تقديم أنشطتها من واقع التخصص أو الخبرة، مثل: الجمعية الوطنية لمكافحة التدخين، وجمعية رعاية السجناء وذويهم، بتقديم الطاقات والخبرات البشرية المطلوبة في مجالات: التربية والتعليم والتدريب والتوظيف والرعاية

الصحية والنفسية والاجتماعية، والاستشارات القانونية، والخدمات الإعلامية...

- الإسهام في الأعمال البحثية والميدانية والمكتبية المساندة والمساعدة للباحثين في الجامعات، وفي مراكز البحوث العلمية والدراسات والترجمات العلمية والإبداعية، وفي مراكز العناية بالتراث والمكتبات المتخصصة.
- الإسهام في أعمال الفهرسة والتصنيف والاتصالات والمراسلات الإدارية.
- العمل في الوظائف المساعدة في الإدارات الحكومية والأهلية، والمؤسسات والشركات ك: كالإشراف والمتابعة، والسياقة، والعلاقات العامة، واستقبال الضيوف ومرافقتهم، والإرشاد وحل المشكلات، واستقبال الشكاوى وفرضها لجهاز الاختصاص، والإشراف، والسنترال/ البدالة، والتعقيب على المعاملات والسجلات...
- المشاركة في أعمال الكهرباء والتديدات المائية وصيانة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، وأجهزة التبريد والتكييف والسيارات،

وترميم المجمعات والمرافق الحكومية المدنية والعسكرية.

• العمل في مجالات الصناعات المحلية والشعبية والحرف والأشغال التقليدية (الرجالية - النسائية) ذات المردود الاقتصادي أو القيمة الثقافية، بما يكفل استمرارها والمحافظة عليها. مثل:

- صناعة السبح الحجازية، وهي ذات قيمة ثقافية وتذكارية للمعتمرين والحجاج، وذات مردود اقتصادي ممتاز،

- وصناعة الزري بأنواعه والمشالح، والعباءات وأغطية الرأس والخمر النسوية،

- صناعة الخزفيات والفخاريات (شعارات - تذكارات - مجسمات) المرتبطة بهوية المكان وتاريخه...

- وصناعة المشغولات الفضية والذهبية،

- وصناعة الأسلحة التقليدية (السكاكين - والخناجر - والجنبيات / الجنابي - والسيوف).

- الدباغة، وصناعات الجلد التقليدية،
(القرب/ الإداوات - الحزم/ المحازم -
الحاملات الجلدية - والحقائب الرجالية
والنسائية - المحافظ الشخصية).

(يمكن العمل على إعداد نموذجين لعدّة
الحاج: الأول لَحْلَة الحاج قديماً، ويشتمل
على محاكاة دقيقة لجميع ما كان يلبسه
الحاج في الزمن الماضي، وذلك كتذكّار يمكن
أن يشتريه الحجاج عند العودة إلى بلادهم،
ويكون مهووراً بتاريخ الحج لذلك العام
ويوم وقفة عرفة، ومصنوعاً في الحجاز
- والنموذج الثاني لَحْلَة الحاج اليوم،
وتكون مشتملة على جميع احتياجات الحاج
خلال تأديته للمناسك، ومصنوعة من مواد
صديقة للإنسان وللبيئة ومناسبة لطبيعة
نشاط الحاج خلال أداء الشعائر والتنقل
بين المشاعر، ومتوافقة مع الرؤية الفقهية
كتجنب الشفاف والمخيّط من اللباس (الرداء
والإزار، والحزام، والحداء المريح، ومحفظة
نقود، وتكون مصنوعة من مواد لا تعتمد
على التخييط، وحافظة للماء، وكمامات،
وأساور بمعلومات عن لابسها)، وتكون متاحة

للحجاج للشراء عند قدوم الأراضي المقدسة، ويمكن أن يتجه إلى تصديرها قبيل مواسم الحج والعمرة - وستكتسب قيمة خاصة لجودتها ولتوافقها مع المناسبة، ولكونها مصنوعة في الحجاز - بلد المشاعر المقدسة).

- وأعمال التطريز التي تتمثل روح الملابس التراثية وقيم المكان.

- تجميل المدن والبيادر والطرق والمرافق العامة، بعمل المجسمات الميدانية أو التشكيلات الفنية والجداريات، التي تستحضر طبيعة المدينة والنشاط الاقتصادي والاجتماعي لسكانها، والمساهمة في تحسين مظهر المدن والقرى بإزالة العبث والكتابة على جدران المؤسسات والمباني والمدارس والمطارات والمرافق العامة؛ بما يحافظ على جمالية المكان ويجلي هويته، ويرفع مستوى الذائقة الجمالية في المجتمع.

- المساهمة في صيانة وترميم الآثار، والمباني ذات القيمة التاريخية والاجتماعية أو الفلكلورية في مختلف مناطق المملكة، ويمكن التعاون في ذلك مع الهيئة العليا للسياحة والآثار...

- تعزيز حراسة المنشآت وحفظ الأمن، ومتابعة المخالفات، ومنع الجريمة قبل وقوعها، ورفع الحس الرقابي الأمني داخل الأحياء والأسواق على مدار اليوم - كنظام (العسة) قديماً أو الكشفة/ الجواله.
- مساعدة رجال المرور والدفاع المدني والشُرط والجوازات... إلخ في أداء بعض المهام.
- المشاركة في أعمال الرقابة على الجودة والسلامة والأسعار؛ في الأسواق والمطاعم، والمراكز التجارية والصحية.
- المشاركة في أعمال الإشراف والمتابعة والمراقبة هندسياً ومالياً؛ للإنشاءات السكنية للمواطنين في الأحياء، والمجمعات الحكومية، والمشاريع الخدمية والتجارية والطرق والجسور، والمساعدة في الرقابة والتفتيش على تنفيذ الإنشاءات والعقود وفق المواصفات والشروط التي تخدم الوطن وتحقيق الانسجام والتنمية.
- يمكن أن يعمل الشباب لدى بعض القطاعات الخاصة المميزة، والشركات الكبرى وفق صيغة قانونية ونظامية معدة لذلك.

- في مجالات التوظيف الرسمي والخدمي والإعلامي ضمن مشروعات المدن الاقتصادية السعودية.
- العمل في مجالات: التسويق والمبيعات والدعاية والإعلان لدى القطاع الخاص والشركات والمؤسسات الربحية المملوكة للدولة..
- زراعة الأراضي البور، واستصلاح ما لم يستلح منها، وتشجير وزراعة الشوارع العامة والطرق الطويلة، بالأشجار أو النباتات ذات المردود الاقتصادي أو الغذائي، ك (الزهور والورود ونباتات الزينة - وأشجار النخيل والفواكه)، بحسب ما يسمح به مناخ كل مدينة، ويوصي به خبراء الزراعة، وبالتعاون مع وزارات: الزراعة والمياه وشئون البلديات والتجارة، بحيث يعمل الفريق على متابعة الأشجار والنباتات وحمايتها والمحافظة عليها؛ لحين حصادها وتصديرها للبيع في الخارج أو توجيهها للاستهلاك المحلي؛ عن طريق طرحها للبيع على المواطنين في أسواق الخضار والفواكه، أو بيعها على مصانع العصائر والأغذية الوطنية، أو توجيهها للفقراء المسجلين في سجلات وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات

الخيرية، ودور الأيتام والمسنين، والمحتاجين في المدن والقرى. وهذا البرنامج يسهم في تحقيق الأمن الغذائي، وتخفيف آثار الفقر على الأسر ذات العوز والحاجة، ويساعد على تقليل كلفة الإنتاج على المصانع الوطنية؛ مما يجعل فرصتها التنافسية أكبر داخلياً وخارجياً، كما أنه يوفر دخلاً يدعم قدرات الصندوق في تمويل المشروع (تراجع الفقرة رقم: ٧).

- يمكن إيجاد مجالات متنوعة لخدمة العمل تبعاً لاحتياجات كل منطقة من مناطق المملكة العربية السعودية أو الدول الخليجية، وتحديات أجهزتها ومؤسساتها، أو تبعاً للظروف الطارئة أو المناسبات الدورية، أو تبعاً لاحتياج المؤسسات الحكومية والأهلية، أو ما تقترحه من برامج لسدّ هذا الاحتياج بعد تحكيمها وتقويمها، والتأكد من توافقها مع خدمة العلم والوطن (تراجع الفقرة رقم: ٣)، كـ،

أ) المواسم السياحية في كل منطقة بحسب توقيتها وما يتعلق بها من خدمات السفر والضيافة والفندقة والإرشاد، والأنشطة الاستثمارية والاقتصادية والثقافية،

والمحافظة على المنجزات الترفيحية
والحدائق والآثار.

(ب) المواسم والمناسبات الدينية في مكة والمدينة،
وما يرافقها من متطلبات خدمية وأمنية
ومروية وتنظيمية، وإرشادية وتسويقية
ورقابية.

(ج) المناسبات الوطنية كالأيام والأسابيع،
والانتصارات الرياضية ك(اليوم الوطني،
المرو، الدفاع المدني، الشجرة، المخدرات
والمسكرات، التدخين، محو الأمية،
القوافل الوطنية الخدمية، والاحتفائيات،
والمهرجانات، والفعاليات والمعارض الثقافية
والفنية، والمناسبات الرياضية).

(د) العمل في برامج التثقيف والتعليم الشعبية
العامة، المتنقلة خلال الأحياء والمنتزهات
والحدائق العامة، مثل:

- (خيمة المعرفة) وهي: المكتبات الورقية
والإلكترونية والتلفزيونية المتنقلة عبر
القرى والمدن النائية، التي لا يوجد بها
مكتبات كبرى، أو يوجد بها ولكنها تعاني

من ضعف إقبال الجمهور عليها، ويرافقها بعض المناشط المعرفية غير الرسمية...

- (خيمة العافية)، وهي: حملات التوعية الصحية المتنقلة، لتجنب أو التعامل مع الأمراض المستشرية، التي يمكن تجنبها أو تخفيف مخاطرها بالوعي بها، مثل: الأمراض الوراثية، وأمراض البدانة والسكري، وأمراض الكبد، والأمراض الجنسية.

- (خيمة النجاح الاجتماعي) حملات التوعية الاجتماعية المتنقلة، لتوضيح طرق استخدام التقنية استخداماً مفيداً مثمراً، ونشر المفاهيم الاجتماعية الصحيحة، والإسهام في غرس القيم الإيجابية مثل: فن التعامل بين الزوجين، ومع الأطفال، والوالدين، وحقوق الجيران، وحقوق المجتمع، وترشيد الإنفاق في الولائم والزواج وسائر الممارسات الاستهلاكية..

هـ) أمن المنشآت الحيوية في المنطقة الشرقية والرياض، وفي باقي المدن كمحطات تحلية المياه والسفارات والجهات الاعتبارية والحيوية.

و) الأعمال المساندة والمساعدة للصناعات النفطية داخل المدن الصناعية الكبرى، وضمن المنشآت والأنشطة النفطية الأخرى.

ز) مساعدة بعض المؤسسات في تنفيذ مشاريعها، أو تطبيق خططها التنفيذية على أرض الواقع، مثل: مشاركة الأمانات والبلديات ومديريات الزراعة في المحافظات والمدن في: نظافة، وإنارة، وصيانة، وترميم، وزراعة، وتشجير الشواطئ، والمنتزهات، والحدائق، والأحياء، والشوارع الرئيسية والفرعية...

ح) متابعة المشاريع والإنشاءات والتصاميم الهندسية وأعمال المراقبة على الجودة، في المدن والطرق السريعة والمنشآت الصناعية.

ط) المشاركة في أعمال الإغاثة والتطبيب والتمريض، والدفاع المدني والإنقاذ، والمساعدات في حالات الكوارث الطبيعية والتلوث البيئي والطوارئ والأوبئة البشرية أو الحيوانية، وغيرها لا سمح الله، داخل المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي.

• • •

الفقرة الرابعة :

الشرية المستهدفة بالمشروع

الشريحة المستهدفة بالبرنامج هم:

أ) المواطنون من فئة الشباب الراغبين في العمل الحكومي والخاص.

ب) وبعد مدّة كافية لتطبيق البرنامج وتجريبه يمكن تطبيقه على الشباب من الجنسين، وفق الضوابط الشرعية والنظامية.

• • •

الفقرة الخامسة :

المدة والسبق المناسبة

• تحدد الجهات المختصة مدّة مقننة لخدمة الوطن. وأعتقد أنه من الأفضل أن تكون ما بين (١٨-٢٤) شهراً:

- لكونها مدّة مناسبة لضمان شيء من الاستقرار في أداء خدمة العلم والوطن،

- ولكونها تحقق الفرصة التامة للإلمام بجوانب الخدمة جميعها، وغرس تلك الخبرات والقيم المكتسبة؛ بصفاتها عادات سلوكية، وليست معرفة ذهنية غير متحققة في السلوك.

• تحدد الجهات المختصة سنّاً يلزم فيه الشباب بهذه الخدمة، ويمكن تأجيل إلزامهم لحين استكمال تعليمهم الجامعي، أو تدريبهم الفني أو المهني.

• أعتقد أن السن المناسبة لخدمة العلم والوطن، ما بين:

- (١٨-٢٠) عاماً لمن حصل على الثانوية

العامة (ومن في حكمهم) ولم يلتحق
بعد ذلك بالتعليم الجامعي أو بالتدريب
المهني والفني،

- أو (٢٠-٢٢) عامًا، أو ما بعد (٢٢) عامًا
لمن التحق بالتعليم الجامعي أو التأهيل
والتدريب الفني والمهني.

• يمكن أن توضع معايير دقيقة للمستثنين
من هذه الخدمة، مع بقاء حق الخيار لهم في
الانخراط في الخدمة إذا رغبوا في ذلك، مثل
الحالات التالية:

(أ) المرضى والمعاقين.

(ب) أصحاب الظروف الأسرية الخاصة.

(ج) الابن الوحيد في الأسرة.

(د) المشاركين بفاعلية في الخدمة الاجتماعية
والتطوعية والخيرية، والمتعاونين مع الأجهزة
الأمنية والرقابية، والمؤسسات الحكومية
والهيئات والجمعيات المعتمدة، داخل المملكة
العربية السعودية أو في مراكزها وسفاراتها
وممثلياتها وملحقياتها خارج حدود الوطن؛
وفق ضوابط دقيقة تحد من المحسوبيات
والمجاملات.

(وكذلك يمكن استثناء المواطنين من الدول الخليجية، المشاركين بفاعلية في الخدمة الاجتماعية والتطوعية والخيرية، والمتعاونين مع الأجهزة الأمنية والرقابية، والمؤسسات الحكومية والهيئات والجمعيات المعتمدة، داخل دولهم، أو في مراكزها وسفاراتها وملحقياتها خارج حدود دولهم، (يمكن استثناءؤهم) من خدمة العلم والوطن الخاصة بهم في دولهم).

- أما في حال طرح مشروع خدمة العلم والوطن ابتداءً بصفته عملاً تطوعياً (قائماً على الاختيار والرغبة)، فإنه يفضل أن يكون موجهاً إلى فئة الشباب من الجنسين، الذين لم يتمكنوا من أخذ مواقع لهم في الجامعات أو مراكز التعليم الفني والتدريب المهني أو سوق العمل حكومياً أو أهلياً، وتكون المخصصات المالية والامتيازات الوظيفية؛ بمنزلة الدافع للأفراد المستهدفين به للالتحاق بالبرنامج دون إكراه.

• • •

الفقرة السادسة :

الجوانب الإدارية

- تخصيص جهة مستقلة مسئولة تكون بمنزلة الجهاز المنظم والمشرف على هذا المشروع، وتكون مرتبطة بأعلى المراجع والقيادات الإدارية في الدولة، ويمكن أن تكون الجهة ذات اختصاص أوسع تُعنى بقضايا الشباب ومشكلاتهم، واستكشاف التحديات المستقبلية، ورسم الإستراتيجيات المناسبة.
- يرشح للعمل بها، والإشراف عليها، وإدارتها شخصيات مؤهلة ذات كفاءة علمية وإدارية وتنفيذية عالية، ووعي بالعمل مع شريحة الشباب في المجالات والأعمال: العامة والخدمية والتطوعية...
- يُعهد إلى الجهة المسئولة عن البرنامج مهام التنسيق مع الإدارات الحكومية والمؤسسات الخاصة، ومراكز المعلومات والبحوث والدراسات والتدريب، والتواصل مع المتخصصين في صناعة البرامج والدراسات

الاجتماعية، والإشراف والمتابعة للشباب وتوجيههم والارتقاء بإمكاناتهم خلال فترة الخدمة، وتدوين المتابعات الدورية، وكتابة التقرير النهائي، وتقييم تجربة الشباب بشكل دقيق وحازم.

- يعهد إلى المراجع الإدارية الوظيفية المعهودة في كل قطاع بحسب ما يُوجَّه إليه الشاب أو يختاره ليكون مرجعاً إدارياً ووظيفياً وتقويمياً مباشراً للشباب خلال خدمة العلم:

أ) يكتب عنه التقارير الدورية ويزود بها الجهة المسئولة عن هذا البرنامج،

ب) ينظم المهام ويحدد الواجبات التي يقوم بها، وفق ما يحقق الانسجام والفائدة،

ج) يقدم التسهيلات والمساعدة اللازمة لكي يؤدي الشباب أعمالهم على الوجه المطلوب.

د) يقترح الزي الخاص وساعات الدوام الرسمي.

(كل ما تقدّم يكون وفق صيغ معدّة ومقنّنة بالرجوع إلى الجهة المنظمة والمشرقة على البرنامج)

- في المرحلة الأولى (وهي: مرحلة تجريبية) يمكن أن يؤخذ الإذن بتطبيقه على إحدى مناطق المملكة العربية السعودية (كذلك الأمر بالنسبة للدول الخليجية) على مرحلتين تجريبيتين: اختيارية - تطوعية ثم إلزامية^(١) - عامة، ويوكل مهام متابعته والإشراف إليه إلى جهة مسئولة في الإمارة، وفي حالة تحقق النجاح يرفع للمقام السامي بشأن النظر في إمكان اعتماده وتعميمه.

• • •

(١) هذا عند الاتجاه إلى الإلزام بالخدمة المدنية، أما عند تبني فكرة الاختيار المبني على الرغبة؛ فيتجه إلى تعميم الخدمة الوطنية بصفتها التطوعية، على سائر المناطق الإدارية بعد نجاح التجربة الأولى والإفادة من سلبياتها وإيجابياتها.

الفقرة السابعة :

تمويل المشروع

ينبغي للمشروع أن يُعطى أولوية خاصة في مجال العناية والاهتمام والإنفاق؛ لأنه يعمل على سدّ أكثر من حاجة للمجتمع، ويحقق أكثر من مصلحة للوطن، ويدفع إلى حالة متميزة من الاستقرار والإنتاج، ويكافح الجريمة والانحراف، ويرتفع بمستوى الرفاهية وبالمستوى الخدمي والمدني والإنساني في البلاد (تراجع الفقرة: ٨). وأرى أن يشترك في تمويل هذا المشروع:

- المستفيدون منه بشكل مباشر سواء كان القطاع الخاص أو مؤسسات الدولة المختلفة.
- ويمكن أن يُصار إلى عمل صندوق خاص لذلك، يشترك في تمويله: الدولة، والشخصيات المهمة في المجتمع، ورجال الأعمال، والأوقاف الخيرية الموقفة على المصالح العامة، وصناديق التدريب والتأهيل والتوظيف على مستوى المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي (كلّ دولة فيما يخصها). ويتم استثمار أصول الصندوق وفق

عقلية السوق الاقتصادية، وتخصص عوائده
للإنفاق على المشروع وبرامجه.

- الاستفادة من العوائد الاقتصادية المترتبة على
تنفيذ برامج الخدمة الوطنية، في دعم وتمويل
هذا المشروع.

...

الفقرة الثامنة :

آثار المشروع وإيجابياته

لا تقف آثار/ أهداف المشروع على ما يتعلق بالجانب
الخدمي أو الوظيفي والعملية المباشر فحسب؛ بل يؤمل
فيه - بعد توفيق الله عز وجل - عند تطبيقه بدقة
وكفاءة أن يحقق آثاراً إيجابية عديدة، ويحقق أهدافاً
كبيرة مهمة، ويبلغ غايات بعيدة؛ على أكثر من صعيد:
نفسياً واجتماعياً وتربوياً، وخدمياً، وأمنياً وتنموياً
ومعرفياً، ولا سيما أنه يتصل بشريحة الشباب (من
الجنسين)، وهم: عماد المجتمعات ومادتها الحيوية،
وهم المستهدفون - في الوقت ذاته - بالتضليل الفكري
والانحراف الخلقي، وهم الشريحة الأكثر تعرضاً
لأسباب الانحراف والتشذوذ وآثارهما المدمرة...

ويمكن أن نذكر فيما يلي بعضاً من هذه الآثار
الإيجابية المهمة على سبيل الإيجاز والتركيز، وهي:

- احتواء أعداد كبيرة من الشباب ودمجهم في
الحركة الاجتماعية والإنتاجية، وتوجيههم
إلى وجهة نافعة لهم ولمجتمعهم، وإكسابهم
ثقافة العمل وأخلاقياته؛ من هيئة وسلوكٍ
وملبسٍ والتزامٍ واحترامٍ للوقت.

- الحد من النزوع إلى التطرف والعنف، والجريمة والمخالفات السلوكية.
- تعزيز ثقة الشباب بنفوسهم، ومساعدتهم على تكوين مفهوم إيجابي عن الذات، ورفع تقديرهم لذواتهم، وهذان شرطان أساسيان لأي نشاط علمي أو مهني أو اجتماعي إيجابي ومثمر..
- صقل شخصيات الشباب وتنميتها من النواحي النفسية والفكرية والتربوية والاجتماعية.
- تنمية روح المبادرة والبذل والعطاء والعمل الجماعي والتطوعي لدى المواطنين.
- دفع الشباب للمشاركة في بناء التنمية المحلية، والتماس مع التحديات الحقيقية التي يواجهها كيانهم الوطني.
- الاستفادة من طاقات الشباب في مجالات حيوية مهمة ونافعة.
- تكريس مفهوم بيئة العمل ومظاهرها؛ على مستوى الوطن، وغرس احترام ثقافة الإنتاج وعلاقاتها وقيمها الإيجابية في المجتمع.

- إتاحة فرصٍ مجّانيةٍ؛ جيدةٍ ومتجددةٍ لتدريب الشباب من المواطنين من الجنسين، وإعدادهم وتأهيلهم، وإكسابهم الخبرات الضرورية في مجالات حيوية وتنموية شتى.

- إعداد كوادِر مدربة ومنتجة، ذات وعي حقيقي، قادرة على تفهم علاقات العمل وثقافته وأخلاقياته، والاستجابة السريعة، والمشاركة الفورية، لتحقيق القرارات التنموية الجريئة، وفي الوقت ذاته تكون مصدر أمان ومساعدة فاعل في أوقات الطوارئ والأزمات لا سمح الله.

- مقاومة ما يمكن وصفه بـ(ثقافة العيب السلبية في المجتمع السعودي والخليجي). ونقصد بها: النظرة الدونية للأعمال اليدوية والتقنية والمهنية، وذلك عن طريق ربط تلك الأعمال المهنية والتقنية والخدمية بمجال نبيل، وهو: العمل الوطني التطوعي - أو الإلزامي، الذي يستغرق شريحة واسعة من المواطنين من الجنسين؛ وهذا يساعد مع مرور الوقت على تقبل تلك الأعمال كأعمال طبيعية بل ضرورية ونافعة، لا تُثير أية مشاعر اجتماعية سلبية.

- المساهمة في تكوين بيئة صالحة ومتفهمة للعمل، وبنية أساسية للإنتاج في المملكة العربية السعودية، وفي دول الخليج العربي.
- تساهم البرامج التي يقترحها المشروع في دمج أعداد كبيرة من الشباب من الجنسين المستهدفين بالبرامج الوطنية، في مجالات حيوية تفاعلية مباشرة، وضمن أنشطة واقعية واجتماعية بناءة داخل أوطانهم.
- إذكاء الإحساس بالمسؤولية عند الشباب من الجنسين، وحثهم على الالتزام بالقيم الوطنية والإنسانية النبيلة، التي توطن العلاقات بين أفراد المجتمع، وتشيد الصلات على أساس متين من الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة والهوية الواحدة، وتعين على استشراف المستقبل بثقة وطمأنينة وتماسك اجتماعي ووعي بالتحديات والواجبات..
- يهيئ المشروع الفرصة للمعنيين بالتربية والتعليم، والتنمية البشرية، والتوعية والتوجيه النفسي والاجتماعي والديني، لاستهداف الشباب من الجنسين خلال مدة الخدمة الوطنية بعدد من القيم الدينية والاقتصادية

والأخلاقية والاجتماعية والأسرية، والأمنية والثقافية والصحية والوظيفية، (أي: يضطلع بمهمة الإعداد الذهني والمعرفي، والترقية السلوكية) التي يضيق عنها المنهج التعليمي خلال سنوات التعليم العام والجامعي، ويسبب الجهل بها مشكلات عامة كبيرة.

- تقليص أوقات فراغ الشباب المهدرة في غير طائل، وبخاصة في فترة ما قبل الوظيفة أو الالتحاق بالجامعة؛ مما يقلل كثيراً من المشكلات النفسية والاجتماعية والأسرية والاقتصادية والأمنية، التي تواجه الشباب في مرحلة عمرية مبكرة. (مثل: إدمان المخدرات والمسكرات - والانحرافات الجنسية والمثلية - والسطو والسرقاات - والشغب وإفساد المرافق العامة - وإهدار الأموال - ورسم صورة نمطية غير حسنة عن الوطن وأهله).

- مساعدة الشباب في الاستقلال المادي، وإشباع الرغبة في الاعتماد على الذات، وتقليل اعتمادهم على أسرهم ومجتمعهم...

- تقليل نسبة البطالة ومن ثمَّ الحدَّ من شبح الفقر في المجتمع بصفة عامة.

- الحد من العمالة غير الوَطَنِيَّة، والتكريس لمفهوم دعم توطِين الوظائف والأعمال على أساس عملي وواقعي مقبول ومنتج.
- تقليل عدد الوافدين من خارج الوَطَن، ومن ثمَّ الحدَّ من المخاطر الأَمْنِيَّة والاجتماعية والثقافية والسياسية المترتبة على وجودهم الكثيف في دول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية.
- تحقيق الأمن الوَطَنِي؛ بمعناه الشامل في جميع المجالات؛ وعلى الأخص: الأمن الوظيفي، والأمن الغذائي، والأمن الاجتماعي، والأمن السياسي...
- تفعيل عمل بعض الأجهزة الحكومية والأهلية المعنية بالمجتمع وحاجاته، ومراكز خدمة المجتمع في الجامعات ومراكز الأحياء وغيرها بتجسير الفجوة بينها وبين الواقع، وربطها بنشاط المجتمع، وحاجات الأفراد، ومتطلبات التنمية...
- تحسين الأداء الوظيفي والخدمي الحالي لمؤسسات الدولة، ومؤسسات القطاع الخاص.

- الدفع بقوة إلى قفزات نوعية مميزة في أداء الوزارات والإدارات المختلفة؛ عن طريق تجسير الفجوة بين الإمكانيات البشرية والاقتصادية المحدودة وبين طموح القيادات المبدعة في الإدارات والوزارات.

- معالجة بعض جوانب القصور، التي لا تستطيع كثير من المؤسسات منفردة معالجتها...

- إعلاء قيمة الوطن على قيم الانتماء الأخرى (القبائلية - المناطقية)، واستشعار حق الوطن والقيام بواجباته لدى الشباب من الجنسين، وإذكاء حس المواطنة الصالحة في المجتمع بوجه عام.

- تحقيق قيمة المساواة في الواجبات والحقوق تجاه الوطن بين أبناء الوطن الواحد...

- تحقيق طيف واسع من المجالات العملية النافعة، ومراعاة اختيارات الأفراد ورغباتهم في خدمة العلم والوطن وهذا يتوافق مع طبيعة الواقع البشري، وتعدد الاهتمامات وتنوعها في المجتمع.

- التقليل من تكلفة التصنيع المحلي والإنتاج الوطني؛ مما يوفر قدرة تنافسية وتسويقية

كبيرة في ظل مفاهيم العولمة الجديدة وضغط الأسواق المفتوحة، كما يقلل من كلفة المعيشة بصورة ملحوظة على أفراد المجتمع.

- توظيف فكرة العمل على نطاق شعبي واجتماعي واسعين، تُعدّ فكرة مضادة - وبالضرورة - تدفع شبح آثار الركود الاقتصادي والاجتماعي العالمي، والذي تتركز أبرز مرشحاته بالنسبة لنا في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي في الحيزين: النفسي والاجتماعي بالدرجة الأولى. وذلك من خلال تدعيم فلسفة العمل؛ إذ المشروع - كما ذكرنا سابقاً - يعزز الإنفاق الداخلي، ويسهم في تقليص حقيقي لأعداد العمالة الوافدة، ويعزز النشاط الاجتماعي على مستوى عام، والنشاط الشعبي على مستوى خاص، وما يتبعه ويترتب عليه من حراك اقتصادي طبيعي، يزيد من تعدد فرص العمل الشريف، واستيعاب القادرين على العمل في الداخل، وتقليص البطالة بين المواطنين، كما يزيد من كفاءة المؤسسات الاجتماعية والخدمية والرقابية والأمنية على القيام بواجباتها، التي تتضاعف الحاجة إليها في ظل هذا المجاز الاقتصادي الطارئ، وتلك المتغيرات الدولية المتسارعة...

- من شأن المشروع عند تنفيذه بدقة ومسئولية، أن يردم بنجاح الهوة بين الاحتياجات وبين المتطلبات التنموية من جهة، وبينهما وبين التطلعات والطموحات من جهة أخرى، وبذلك يسهم - بإذن الله - في تحرير التنمية الوطنية من نموذج التنمية التابعة، أو التنمية الرثة - على حد وصف أندريه فرانك^(١) - ويدفع بها إلى نموذج التنمية الحقيقية.

- هذه الصيغة من الخدمة الوطنية تمكّن للمرأة من المشاركة وفق الظرف التاريخي والاجتماعي والعلمي، بما يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية.

- الإسهام في المحافظة على الهوية الوطنية بكافة مقوماتها: الدينية والسياسية والثقافية. وذلك عن طريق: غرس القيم الإيجابية، وتحفيز السلوك الحميد في نفوس الشباب من الجنسين، وتأهيلهم تأهيلاً نوعياً مميزاً، ودمجهم في برامج حيوية مقننة؛ تُراعي التكوين الذهني والمعرفي تحت إشراف دقيق ورعاية متخصصة، وعن طريق تنمية روح العمل والإنتاج في المجتمع مقابل التواكل والسلبية والاستهلاك.

(١) يراجع الهامش رقم (١) في الصفحة (١٩) من المقدمة.

- تقديم نموذج حضاري حديث لمفهوم خدمة العلم والوطن، يستحضر وعي حكومات الدول الخليجية وشعوبها بالتحديات التنموية التي يواجهونها...

- هذا النموذج لخدمة العلم والوطن يتوافق مع رسالة السلام التي تحملها المملكة العربية السعودية وسائر الدول الخليجية للعالم، وتفضي بإذن الله تعالى إلى المزيد من الاستقرار والرفاهية، وهو الالتزام الذي تؤكد عليه قيادات دول الخليج العربي في كل مناسبة...

• • •

الفقرة التاسعة:

آفاق جديدة أخرى

يحسن التأكيد هنا - مرةً أخرى - أن هذا المشروع شامل وحيوي ومرن: فهو يتسع لعدد من الأنشطة، ويسعى لإشباع عدد من الاحتياجات، ثم هو قابل للتطوير والتغيير، أو لتوليد برامج أُخر تستحضر جزءاً من قيمه وأفكاره الأساسية، وتعمل على تخصيصها أو تغييرها بما يتوافق مع المتطلبات التنموية والحضارية، والرؤية الاجتماعية والإستراتيجية الإدارية والسياسية، والتحديات المستجدة؛ وهذا مصدر من مصادر فاعليته ونفعه وتميّزه، وقابليته للتنفيذ؛ فمثلاً:

- يمكن التخفف من فكرة الإلزام بالخدمة، وتطرح فكرة أن يكون ارتباط الشباب بهذه البرامج قائماً على الاختيار والإرادة الحرة في الالتحاق بها (عمل تطوعي)، وتكون المخصصات المالية، والامتيازات الوظيفية بمنزلة الدافع للأفراد للالتحاق بهذه البرامج دون إكراه.

- كما يمكن الاستفادة من بدل البطالة المطروح في بعض الدول الخليجية مثل: المملكة العربية السعودية والكويت، إذا ما تم إقراره لمن هو في سن العمل ولم يجده، بربط المخصصات المالية للعاطلين من العمل، أو غير المقبولين في التعليم الجامعي، أو الفني أو التدريب المهني؛ بالانخراط في البرامج المقترحة للتأهيل والخدمة الوطنية؛ حتى تُسدَّ احتياجاتهم الشخصية، ريثما يتم إعدادهم للعمل، وتهيئتهم النفسية والفنية أو المهنية، وحصولهم على عمل مناسب، ويكون انتسابهم لبرامج الخدمة الوطنية؛ شرطاً لاستحقاقهم بدل البطالة...
- يمكن الاستفادة في هذا المشروع من إمكانات وقدرات وخبرات (المميزين القادرين من الجنسين) من القادة والإداريين والعاملين، والإعلاميين والأطباء والممرضين والمدرسين، ومستشاري التنمية، وأساتذة الجامعات، والموظفين والعسكريين المحالين إلى التقاعد، وذلك في مجال الأعمال الميدانية، والإشراف على سير البرامج، والمشاركة في بعضها الآخر، ومتابعة الشباب المستهدفين، وتقويم إنجازاتهم الدورية...

- ويمكن الاستفادة في هذا المشروع من برامج توظيف الشباب في الإجازات والمواسم، التي تنظمها وترعاها بعض المؤسسات والإدارات في الخليج العربي، مثل: وزارة العمل في المملكة العربية السعودية، حيث تنظم بصفة دورية برامج لتوظيف الشباب من الجنسين في الإجازات على مستوى واسع، يشمل شرائح اجتماعية عديدة رغبة في العمل، في مناطق المملكة العربية السعودية المختلفة؛ إذ يحسن استثمار ذلك كله (الخبرة، التنسيق بين القطاعات الخاصة والحكومية، القدرة التنظيمية والتشغيلية والمالية) لصالح تعزيز فكرة خدمة العلم والوطن...

- ويمكن أن يضطلع البرنامج أثناء أداء الشباب للخدمة الوطنية بمهمة الإعداد المعرفي، والتدريب والتعليم الأولي لمن ينقصه الإعداد أو تعوزه الحرفة أو الصنعة. ويُعد البرنامج بذلك فرصة مميزة لإعداد الشاب لسوق العمل، عن طريق تزويده بالمهارات اللازمة التي تمكنه من العمل، مثل: الصف على الحاسب، وأعمال السكرتارية، والخطاطة، والرسم، وأعمال الديكور، والبناء، والحلاقة،

وأعمال الغسيل والكي ، والخياطة والنجارة والسباكة والحدادة، والكهرباء والميكانيكا والسمكرة والإلكترونيات، وقيادة السيارات الثقيلة، والصناعات الخفيفة في المصانع أو الورش الكبيرة. ويفاد من الجهات المختصة في كل دولة خليجية فيما يخصها، فمثلاً في المملكة العربية السعودية يمكن أن يفاد من وزارتي: (العمل - الشؤون الاجتماعية)، في مجال تصنيف المهن التي يوجه إليها الشباب لضمان الحياة الكريمة لهم ولأسرهم، كما يفاد من القطاع الخاص في تحديد قوائم للمهن والحرف والاختصاصات التي يحتاج فيها إلى كوادر مدربة لممارسة أنشطته الاقتصادية: الآنية - المستقبلية.

- ويمكن الاطلاع على التجارب والخبرات العملية والحضارية في مجال الأعمال التطوعية والخدمية المدنية على مستوى العالم، والوقوف على ما طرحته أو طورته بعض الشخصيات السياسية والثقافية المرموقة، والمنظمات الإنسانية العالمية، والمعاهد والأكاديميات المعنية بالتنمية البشرية والاجتماعية؛ من: برامج تأهيلية شعبية/

شاملة لشريحة واسعة من المجتمع، أو نماذج للخدمة الوطنيّة أو الإنسانية، وذلك للإفادة منها، وتفعيل المتوافق والصالح للمجتمع والمؤسسات في المملكة العربية السعودية وفي دول الخليج العربي بحسب ظروف كل دولة، وخططها الإستراتيجية، وحاجة مجتمعاتها..

- ويمكن في مرحلة تالية أن يكون هذا المشروع الوطني، وما يندرج تحته من برامج وأنشطة منطلقاً من مؤسسات أهلية، ويمكن لهذه المؤسسات أن تنظم برامج تطوعية تُلائم احتياجات محافظتها والمدن التي تنشأ فيها، وأن تتنوع المؤسسات وتتعدد برامجها بما يستوعب:

(أ) تنوع احتياجات المحافظات.

(ب) تنوع التأهيل والقدرات لدى شريحة الشباب المستهدفة.

(ج) حاجات شريحة الشباب المستهدفة.

وتبقى مسئولية أجهزة الدولة في هذه البرامج محصورة في: الاستشارات، والتخطيط، والإشراف، والمراقبة، ووضع اللوائح والتشريعات المناسبة لتحفيز نمو مؤسسات تطوعية أهلية، ذات طابع مدني

خدمي، تتلاءم مع الاحتياجات في كل مدينة أو محافظة
أو قرية تنشأ بها. غير أنه يجب أن يكون الجانب المالي
في هذه المؤسسات الأهلية المُقدِّمة لبرامج خدمة
الوَطَن أو العَلَم خاضعاً للمحاسبة القانونية المدققة في
مداخيلها ومصروفاتها، لتحقيق الرقابة المالية المانعة
لتسرب الفساد والنفعية إليها.

والحمد لله الذي وفق وأعان على إنجاز هذا المشروع،
والصلاة والسلام على النبي الكريم وآله وصحبه ومن
والاه بإحسان إلى يوم الدين..

فكرة وإعداد

أحمد علي آل مريع

باحث وأكاديمي - جامعة الملك خالد

aaljooni@hotmail.com

سيرة موجزة للباحث

- أحمد علي آل مريع ١٩٧٠م، من رجال ألمع.
- محاضر بقسم اللغة العربية بكلية المعلمين في أبها - جامعة الملك خالد.
- سكرتير مركز البحوث والدراسات التربوية في كلية المعلمين - أبها.
- باحث أكاديمي وناقد، يكتب منذ عام ١٤١١هـ وبصفة دورية في عدد من المجلات والصحف المحلية والعربية.
- يهتم بقضايا الفقه والأدب والفكر والحضارة وفق رؤية تعتمد على فقه الواقع.
- لديه عدد من الكتب والدراسات والمقالات والأوراق المنشورة، منها:
 - السيرة الذاتية: الحد والمفهوم، إصدارات نادي أبها الأدبي، ط١، ١٤٢٤هـ.
 - قراءة في فلسفة الحب، توزيع العبيكان، ط١، ١٤٢٤هـ.

- الفكاهة في أدب الشيخ علي الطنطاوي، كتيب المجلة العربية - وزارة التعليم العالي، ط١٤٢٤هـ.
- جمع السنة النبوية في كتاب واحد.. المشروع والتصور، توزيع العبيكان، ط١، ١٤٢٦هـ.
- علي الطنطاوي: كان يوم كنت.. صناعة الفقه والأدب، إصدارات العبيكان، ط١، ٢٠٠٧م - ١٤٢٨هـ.
- السيرة الذاتية: مقاربة الحد والمفهوم، ط٢، الرياض، ١٤٢٩هـ
- الكنتية، كتيب المجلة - وزارة الثقافة والإعلام، ط١، ١٤٢٩هـ
- الحقيقة والخيال، بحث علمي محكم - تحت النشر.
- أدب السيرة النوع والمفهوم - بحث علمي محكم - منشور ١٤٢٩هـ.
- التأمين التعاوني اقتراح صيغة جديدة، مشروع نشر ١٤٢٢هـ الجزيرة السعودية.
- مشروع خدمة العلم والوطن: مقترح تفصيلي حضاري تنموي، ط١، ١٤٢٨هـ.
- اعترافات ميكافلي - قصص قصيرة باللغتين (العربية والإنجليزية) تحت الطبع.
- العضويات العلمية والاجتماعية:
- عضو في عدد من اللجان والجمعيات العلمية والاجتماعية، منها:

- نائب رئيس نادي أبها الأدبي سابقاً.
- عضو مجلس إدارة بنادي أبها الأدبي.
- عضو عامل بنادي أبها.
- عضو جمعية الأدب السعودي.
- عضو لجنة السرد الأدبي.
- عضو رابطة الأدب الإسلامي العالمية.
- عضو جمعية اللهجات والتراث الشعبي - جامعة الملك سعود.
- عضو الأكاديمية العربية للبحوث والدراسات.
- عضو جمعية البحث العلمي والدراسات.
- عضو اللجنة الاستشارية بمنتدى العميرة الثقافى
- رجال ألمع ١٤٢٨هـ - ١٤٣٠هـ.
- يمكن مراسلته على: أبها ص ب ٢٠٣٦ - السعودية -
أو على البريد الإلكتروني:

aaljooni@hotmail.com

